ثانيها : الندب ، لرجحان الفعل على الترك ، وهو قول بعض الشافعية ، ورواية عن أحمد أيضا ً . .

ثالثها : الإباحة ، لأنها المتيقن ، ولكن هذا فيما لا قربة فيه ، إذ القرب لا توصف علاباحة . .

رابعها : التوقف ، لعدم معرفة المراد ، وهو قول المعتزلة ، وهذا أضعف الأقوال ، لأن التوقف ليس فيه تأس . .

فتحصل لنا من هذه الأقوال الأربعة أن الصحيح الفعل تأسيا ً برسول ا□ صلى ا□ عليه وسلم وجوبا ً أو ندبا ً ، ومثلوا لهذا الفعل بخلعه صلى ا□ عليه وسلم نعله في الصلاة ، فخلع الصحابة كلهم نعالهم ، فلما انتهى صلى ا□ عليه وسلم سألهم عن خلعهم نعالهم قالوا : رأيناك فعلت ففعلنا ، فقال لهم : (أتاني جبريل وأخبرني أن في نعلي أذى فخلعتها ) ، فإنه أقرهم على خلعهم تأسيا ً به ، ولم يعب عليهم مع أنهم لم يعلموا الحكم قبل إخباره إياهم ، وقد جاء هنا { و َم َ آ ء َ ات َ اك ُم ُ } بصيغة العموم . .

وقال الشيخ رحمه ا□ في دفع الإيهام في سورة الأنفال عند قوله تعالى: { يأَ يَّ ُهَا السَّخَ رحمه ا□ في دفع الإيهام في سورة الأنفال عند قوله تعالى: { يأَ يَّ ُهَا السَّدَ عِاكُمْ لَهِ السَّاهِ وَلَا سُولَ ِ إِذَا دَعَاكُمْ لَهِ الْهِ عَالَى أَن الاستجابة للرسول التي هي طاعته لا تجب إلا إذا دعانا لما يحيينا ، ونظيرها قوله تعالى: { و َلا َ ي َع ْصرِينَكُ وَي مَع هُمُ عُرُوفٍ } . .

وقد جاء في آيات أخر ما يدل على وجوب اتباعه مطلقاً من غير قيد ، كقوله : { وَمَآ ءَاتَاكُمُ الرِّسَولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنهُ فَانتَهُوا }} وقوله : { قُلُ وَانَاكُمُ اللِّهُ }} وقوله : { قُلُ إِن كُنتُمْ اللِّهُ } ، { مِّنَ يُحْبِبْكُمُ اللِّهُ } ، { مِّنَ يُخْبِبْكُمُ اللِّهُ } ، { مِّنَ يُخْبِعِ الرِّسَسُولَ وَقَدَ وَ أَطَاعَ اللِّهَ } . .

والظاهر: أن وجه الجمع وا تعالى أعلم: أن آيات الإطلاق مبينة أنه صلى ا عليه وسلم لا يدعونا إلا لما يحيينا من خيري الدنيا والآخرة ، فالشرط المذكور في قوله: { إِنَ الدَّعَاكُمُ هُ } متوفر في دعاء النَّبَي صلى ا عليه وسلم لمكان عصمته ، كما دل عليه قوله تعالى: { و َم َا ي َنطِقُ عَن َ الدْه َو َى إِنْ ه ُو َ إِلاَّ َ و َح ْ مُ ي يُوح َى } . .

والحاصل: أن آية { إِنَا دَءَاكُمْ لَمِا يُحْيِيكُمْ } مبينة أنه لا طاعة إلا لمن

يدعو إلى ما يرضي ا□ ، وأن الآيات الأخر بينت أن النَّّبي صلى ا□ عليه وسلم لا يدعو أبداً إلا إلى ذلك ، صلوات